## قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

**رسخ قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 دوره محركًا رئيساً لتمكين الشركات الكبرى ورواد القطاع والمؤسسات الحيوية، عبر تمكينها من الحصول على التمويل اللازم للتوسع في أعمالها مع التركيز بشكل أساسي على القطاعات والمشاريع الحيوية التي تشكل ركيزة أساسية لتعزيز مرونة اقتصاد دولة الإمارات وقدرتها التنافسية العالمية على المدى الطويل.**

جهود القسم الكبيرة تُرجمت إلى إنجازات ملموسة تجسدت في تمكين الشركات، وتحفيز النمو الصناعي، وتحقيق أثر استراتيجي يتماشى مع أجندة الدولة للتحول الاقتصادي.

ووصلت قيمة التمويلات الجديدة التي منحها القسم خلال عام 2024 إلى 5.8 مليار درهم، متجاوزاً بذلك هدفه للعام والبالغ 4.8 مليار درهم، كما أن إجمالي التمويلات التي قدمها قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات منذ إطلاق استراتيجية المصرف الطموحة في عام 2021، بلغت 8.9 مليار درهم، وهو ما يتجاوز هدفه البالغ 8.8 مليار درهم.

ونجح القسم في استقطاب 12 مجموعة متعاملين جديدة من القطاعات الخمسة ذات الأولوية لدى المصرف، ليصل عدد مجموعات الشركات الكبرى التي يدعمها القسم إلى 15 مجموعة يتجاوز حجم إيراداتها السنوية 250 مليون درهم. وقد تم اختيار هذه الشركات بطريقة مدروسة أخذت بعين الاعتبار قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف دولة الإمارات لتحفيز التنوع الاقتصادي والتحول الصناعي، وتحقيق الريادة التكنولوجية.

### حلول لتعزيز النمو الاستراتيجي

قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات ساهم من خلال إنجاز المرحلة الأولى من برنامج ابتكار المنتجات، في تعزيز قدرة المصرف على تلبية المتطلبات المعقدة لمتعامليه من الشركات والمؤسسات عبر تزويدها بحلول تمويلية تمكنها فعلياً من تعزيز نموها وقدراتها التنافسية.

وضمن جهود المصرف لتعزيز النمو وقع مصرف الإمارات للتنمية شراكة استراتيجية مع بنك دبي التجاري لتوسيع قدراته في مجال التمويل التجاري، كما عزز المصرف التعاون بين فريقيه للتمويل المشترك والتغطية، من أجل تحسين وصول خدماته إلى السوق وتوفير قيمة أفضل لمتعامليه.

وقد انعكست هذه الجهود في نتائج إيجابية على أرض الواقع، حيث اضطلع قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات بدور محوري في تمويل مبادرات رئيسية عدة، بما في ذلك "خزنة داتا سنتر"، والتي تعد إحدى أهم الجهود الرامية إلى توسيع الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات. كما ساهم في تسريع وتيرة تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، دعماً لأهداف استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، ما يعكس التزام مصرف الإمارات للتنمية الراسخ بدعم أهداف الأجندة الصناعية المستدامة للدولة.

### تطوّر المعاملات المصرفية

قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عمل على تطوير خدمات المعاملات المصرفية التي يقدمها مصرف الإمارات للتنمية عبر دمج خدمات التجارة وإدارة النقد ضمن منظومة موحدة، وذلك إدراكًا منه لأهمية الكفاءة التشغيلية في تيسير الوصول إلى رأس المال، وما أدى إلى إنشاء منصة متكاملة تركز على تيسير العمليات المالية اليومية للمتعاملين.

كما أطلق القسم 12 حلًا جديداً للتمويل التجاري التقليدي ورأس المال العامل، بما في ذلك حلول تمويل سلسلة التوريد التي توفر مرونة مالية أكبر للشركات لدعم توسعها محلياً ودولياً، وشهدت بوابة إدارة النقد تطورات ملحوظة من خلال إضافة وظائف رقمية جديدة، ساهمت في تحسين قدراتها التقنية وتسهيل إجراء المعاملات للمتعاملين.

وأطلق المصرف أيضاً البوابة الإلكترونية لإدارة النقد "EDB SmartConnect"، المنصة الذكية التي تتيح للمتعاملين إدارة السيولة في الوقت الفعلي وبشكل آمن تماماً، وتحديد وضع النقد، والإشراف على المعاملات، ما يدعم استمرارية أعمالهم ويعزز كفاءة عملياتهم عبر مختلف القطاعات.

# إدارات المصرف يتبع

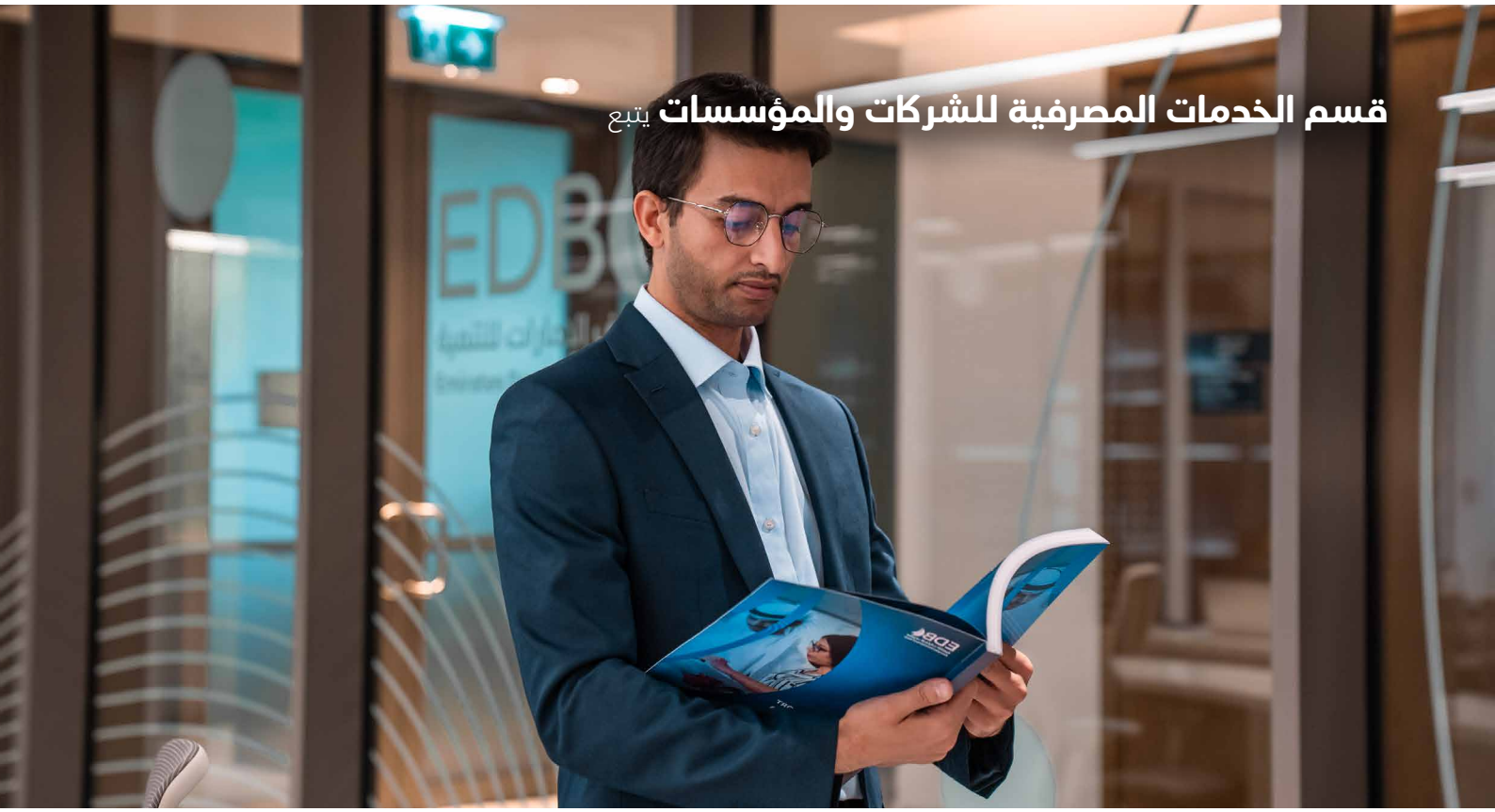

## قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات يتبع

### تطوّر المعاملات المصرفية يتبع

وقد شهدت المرحلة الثانية من خارطة طريق إدارة النقد مجموعة من التحسينات الجوهرية, أبرزها:

طرح **أربعة** منتجات مصرفية إسلامية جديدة.

إضافة **19** ميزة رقمية, تشمل لوحات معلومات متقدمة للتقارير, وعرض الودائع بطريقة مبسطة للمتعاملين.

**توسيع إمكانيات الدفع** لتشمل التحويلات بالدولار الأمريكي, والمدفوعات عبر خدمات "مضيف إلى مضيف", وبروتوكول نقل الملفات الآمن, ودفع الفواتير, ومساهمات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في دولة الإمارات, وكشوف الرواتب ضمن نظام حماية الأجور والرواتب غير المرتبطة بالنظام.

**توسيع خدمات التحصيل** لتشمل نظام الخصم المباشر, ومقاصة الشيكات عبر نظام مقاصة صور الشيكات, وخدمات إدارة السيولة, ومعالجة النقد عن بُعد.

### دعم مركّز للقطاعات الحيوية

تكاملت في عام 2024 جهود قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات بشكل وثيق مع الأهداف الرئيسية لمصرف الإمارات للتنمية المتمثلة في تمكين القطاعات ذات الأهمية الوطنية الاستراتيجية, على النحو التالي:

- **الطاقة المتجددة:** ساهم قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في تمويل مشاريع تدعم خارطة طريق دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050, ما أدى إلى تسريع إطلاق مشاريع توليد الطاقة, والحفاظ على المياه, وتعزيز الاستدامة البيئية.
- **قطاع التكنولوجيا المتقدمة:** ساعد التمويل المقدم لقطاع التكنولوجيا المتقدمة في توسيع البنية التحتية لمراكز البيانات, التي تشكل أساساً حيوياً لنمو الاقتصاد الرقمي في الدولة.
- **الرعاية الصحية:** دعم مصرف الإمارات للتنمية مبادرات تهدف إلى بناء قدرات الرعاية الصحية المحلية, وتقليل الاعتماد على العلاج في الخارج, وتعزيز مكانة دولة الإمارات مركزاً إقليمياً رائداً لخدمات الرعاية الصحية.
- **قطاع التصنيع الصناعي:** قدم قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الدعم للشركات التي تتطلع إلى دخول أسواق عالمية جديدة, مستفيداً من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة للمصرف, ما عزز مكانة دولة الإمارات مركزاً رائداً للتصنيع يقدم مزايا عدة من حيث التعريفات الجمركية وكفاءة التكلفة.

## نظرة مستقبلية

بينما يستهدف مصرف الإمارات للتنمية توفير تمويلات بقيمة 23 مليار درهم بحلول عام 2025، سيواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات تعزيز دوره كمحرك رئيسي لتحقيق هذا الطموح من خلال توفير تمويلات استراتيجية تدفع عجلة التحول في القطاعات ذات الأولوية.

وسوف يركز القسم على توفير التمويل للشركات الكبرى والمشاريع المشتركة عبر القطاعات ذات الأولوية لدى المصرف، إلى جانب تعزيز التفاعل مع القطاع الخاص في إطار مبادرة "أفضل 100" للمصرف، وتوسيع نطاق التعاون مع المصارف المحلية والإقليمية. كما يخطط القسم لتحديث عملياته التشغيلية عبر دمج تقنيات أتمتة العمليات الروبوتية وتعلم الآلة لتعزيز السرعة والدقة في إجراء المعاملات وإدارة المخاطر بكفاءة عالية.

كما يوظف قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات أدوات مثل خطابات الاعتماد المستندي المؤجل القابل للدفع بالاطلاع، والتي تسمح للمستوردين بتأجيل تسديد المدفوعات، مع ضمان حصول المصدرين على مستحقاتهم فور تقديم الوثائق المطلوبة.

ويواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وعبر ما يحققه من إنجازات ونجاحات متواصلة، التزامه بتحقيق أهداف المصرف في دعم المشاريع التحويلية التي تعزز مرونة الاقتصاد الوطني وتضمن مكانة تنافسية لدولة الإمارات عالمياً.

**ويواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وعبر ما يحققه من إنجازات ونجاحات متواصلة، التزامه بتحقيق أهداف المصرف في دعم المشاريع التحويلية التي تعزز مرونة الاقتصاد الوطني وتضمن مكانة تنافسية لدولة الإمارات عالميًا.**

وسيعزز القسم دوره في عقد شراكات التمويل المشترك للقطاع الصناعي بالتعاون مع أهم اللاعبين الاستراتيجيين، من أجل تأمين التمويل اللازم للمشاريع المعقدة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وذلك بما يدعم أهداف الدولة في التنويع الاقتصادي.

وستتكامل منصة التمويل التجاري لمصرف الإمارات للتنمية مع منصات مثل منصة التجارة الرقمية (UTC) ومنصة "هايفن" لتعزيز الشفافية والحد من المخاطر وحماية سلاسل التوريد التي يعتمد عليها متعاملي المصرف، وذلك ضمن الجهود لمواصلة تقديم أفضل الخدمات المتعلقة بالمعاملات المصرفية.